S/PV.9823

الأمم المتحدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

الجلسة **9823**

الجمعة، 20 كانون الأول/ديسمبر 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيدة توماس – غرينفيلد	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة زابولوتسكايا
	إكوادور	السيدة باربا بوستوس
	الجزائر	السيدة رمعون نور الدين
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	سلوفينيا	السيدة يوريتشكو
	سويسرا	السيدة بيريسفيل
	سيراليون	السيد جورج
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة رودريغيس – بيركيت
	فرنسا	السيد دارماديكاري
	مالطة	السيدة فرازير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد أفونسو
	اليابان	السيد ميكاناغي

جدول الأعمال

الأطفال والنزاع المسلح

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

24-41484 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الأطفال والنزاع المسلح

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي الأردن، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، أفغانستان، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، إندونيسيا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بالاو، البحرين، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بوروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بيرو، تشيكيا، تونس، تونغا، تيمور – ليشتي، الجبل الأسود، جزر البهاما، جزر القمر، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية مولدوفا، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، سان مارينو، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السنغال، سورينام، السويد، شيلي، صربيا، طاجيكستان، عمان، غابون، غانا، غواتيمالا، غينيا – بيساو، الفلبين، فنلندا، فيجي، فييت نام، قبرص، قطر، كازاخستان، كرواتيا، كندا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكويت، كينيا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليبيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، ملديف، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريتانيا، موناكو، ميانمار، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، واليونان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2024/922 التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من الأردن، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، أفغانستان، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، إندونيسيا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بالاو، البحرين، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بوروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بيرو، تشيكيا، تونس، تونغا، تيمور – ليشتي، الجبل الأسود، الجزائر، جزر البهاما، جزر القمر، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، سان مارينو، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السنغال، سورينام، السويد، سويسرا، سيراليون، شيلي، صربيا، طاجيكستان، عمان، غابون، غانا، غواتيمالا، غيانا، غينيا – بيساو، فرنسا، الفلبين، فنلندا، فيجي، فييت نام، قبرص، قطر، كازاخستان، كرواتيا، كندا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكويت، كينيا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليبيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موريتانيا، موناكو، ميانمار، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

والمجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيدة فرازير (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أعرض مشروع القرار S/2024/922 بشأن الأطفال والنزاع المسلح الذي يركز على تعزيز القدرة المستدامة على حماية الطفل، بما في ذلك خلال المراحل الانتقالية لعمليات الأمم المتحدة للسلام.

أود أن أبدأ بشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على مشاركتهم البناءة طوال فترة المفاوضات، وأن أعرب عن امتناننا لأكثر من 100 من مقدمي مشروع القرار على دعمهم الثابت. على مدى العامين الماضيين، وضعت مالطة، بصفتها رئيس الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، حماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح في مقدمة جدول أعمالها. ونشكر مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح واليونيسف والمجتمع المدني والشركاء الآخرين على تعاونهم القيّم طوال تلك الفترة. ويعيد مشروع القرار تأكيد التزامنا المشترك وعزمنا المستمر على التصدي للانتهاكات الجسيمة

ضد الأطفال في مناطق النزاع، مع الاعتراف بالحاجة الماسة إلى استدامة جهود حماية الطفل خلال المراحل الانتقالية لعمليات الأمم المتحدة للسلام.

تشكّل هذه المراحل الانتقالية منعطفات حرجة تتطلب تخطيطا دقيقا من أجل ضمان الاستمرارية في الرصد والتحقق والإبلاغ عن الانتهاكات والتجاوزات ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح. ويعزز مشروع القرار كذلك الدعوة إلى تعزيز المساءلة لإنهاء الإفلات من العقاب على الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال. ويشدد النص على الحاجة إلى قدرات مستدامة لحماية الطفل، بما في ذلك التوظيف والنشر، في الوقت المناسب، لمستشارين في مجال حماية الأطفال الذين يؤدون دورا أساسيا في إدماج حماية الطفل، بصفتها مسألة شاملة، ضمن ولايات البعثات وقيادة الجهود في مجالات الرصد والوقاية والإبلاغ والتعامل مع أطراف النزاع. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يتم تدريبهم بشكل صحيح ودمجهم بشكل كامل في عملية التخطيط للبعثات، لا سيما في السياقات الانتقالية. ويدعو مشروع القرار أصحاب المصلحة إلى دعم المؤسسات الوطنية وشبكات المجتمع المدني في مناصرة الأطفال المتضررين بالنزاع وحمايتهم وإعادة إدماجهم، باستخدام نُهج مصممة خصيصا لتلبية الاحتياجات الخاصة للفتيات والفتيان وكفالة استدامة الموارد. وأخيرا، يسلط التقرير الضوء على أهمية تعزيز التنسيق بين أصحاب المصلحة المعنيين للحفاظ على استمرارية أنشطة حماية الطفل وفعاليتها واستدامتها. ويدعو النص إلى تسليم مسؤوليات حماية الطفل بسلاسة ومسؤولية خلال المراحل الانتقالية، بما في ذلك نقل المهام الأساسية إلى فريق الأمم المتحدة القطري.

ولا تزال مالطة حازمة في التزامها بحماية الأطفال في النزاعات المسلحة، وستكفل أن تبقى الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح حجر الزاوية في سياستنا الخارجية حتى بعد انتهاء فترة عضويتنا في مجلس الأمن. ونحن واثقون بأن مشروع القرار S/2024/922 سيكون بمثابة دعوة إلى البلدان وأصحاب المصلحة للعمل من أجل تكثيف جهودهم نحو مستقبل لا يعاني فيه أي طفل من ويلات الحرب.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): سأطرح الآن مشروع القرار للتصويت عليه.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إكوادور، الجزائر، جمهورية كوريا، سلوفينيا، سويسرا، سيراليون، الصين، غيانا، فرنسا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موزامبيق، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): حصل مشروع القرار على 15 صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار 2764 (2024).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد ميكاناغي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر مالطة على تقديمها القرار 2764 (2024) الهام جدا وعلى عملها القيم بصفتها رئيس فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. إن القرار يمثل خطوة حاسمة في تعزيز أطر حماية الطفل في الفترات الانتقالية لعمليات الأمم المتحدة للسلام. لذلك شاركت اليابان في تقديمه وصوتت مؤيدة له. وتظل عمليات الأمم المتحدة للسلام أدوات سياساتية هامة لحفظ السلام والأمن في مناطق النزاع. ومع ذلك، تدعو الحاجة إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات لحماية الأطفال في حالات ما بعد النزاع، بما في ذلك في حالات الانتقال أو حالات الخفض التدريجي في عمليات الأمم المتحدة للسلام. وقد دعت اليابان إلى وضع الخطط الانتقالية في وقت مبكر، ونكرر الدعوة إلى التنسيق بين عمليات الأمم المتحدة للسلام واليونيسف ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والحكومات المحلية، بشكل سريع واستراتيجي، لضمان عدم ترك أي طفل خلف الركب.

وتؤيد اليابان دعوة القرار إلى تكريس قدرات حماية الطفل والمساعدة في إعادة إدماج الأطفال من أجل إنهاء الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال ومنع وقوعها، وتؤكد على الأهمية الحيوية للتعليم في حالات ما بعد النزاع. فالتعليم شرط أساسي للسلام الدائم والمستدام ويجب أن يحظى بالأولوية في خطط تحقيق الاستقرار وتدابير ما بعد

النزاع، كما يشير القرار. وتتسبب النزاعات المستمرة حول العالم في معاناة غير مسبوقة بين الأطفال. وترحب اليابان بالقرار 2764 (2024) وندعو المجتمع الدولي بأسره إلى تعزيز الجهود الرامية إلى حماية الجيل المقبل من العنف وبالتالي تأمين مستقبل سلمي للجميع.

السيدة رودريغيس – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): ترحب غيانا باتخاذ القرار 2764 (2024) بشأن كفالة توفير قدرات مستدامة لحماية الطفل، بما في ذلك خلال المراحل الانتقالية لعمليات الأمم المتحدة للسلام، والذي سرنا أن نصوت مؤيدين له وأن نشارك في تقديمه. وأشكر وفد مالطة على هذه المبادرة القيّمة التي تضع حماية الطفل في صميم عمليات السلام. فلا يزال الملايين من الأطفال في عالمنا اليوم يعانون من ويلات النزاعات المسلحة. وتُظهر البيانات الأخيرة زيادات في معدل وقوع الانتهاكات الجسيمة الستة ضد الأطفال. لذلك، يجب على مجلس الأمن استخدام جميع الأدوات المتاحة له لتحسين حماية الأطفال. وكما أقرّ القرار، فإن عمليات الأمم المتحدة للسلام تؤدي دورا حيويا في حماية الأطفال، ولا سيما من خلال إدماج مستشارين متخصصين في مجال حماية الطفل لضمان حماية الأطفال في عمليات البعثات. كما يرصد هؤلاء المستشارون الانتهاكات والاعتداءات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال ويتحققون منها ويبلغون عنها.

وقد رأينا أمثلة على الكيفية التي أدت بها زيادة القدرات في مجال حماية الطفل في البلدان إلى إحداث تحسينات في حياة الأطفال. ورأينا أيضاً كيف كان للإغلاق المفاجئ لبعثات الأمم المتحدة دون تخطيط مناسب وبناء القدرات وتوفير الموارد اللازمة لحماية الطفل بشكل مستدام آثار سلبية. ومن بين الأحكام الهامة الأخرى، يتناول القرار 2764 (2024) تنسيق المهام بين كيانات الأمم المتحدة الرئيسية والحكومات أو السلطات ونقل مسؤوليات البعثات في مجال حماية الطفل أثناء المراحل الانتقالية بسلاسة ومسؤولية. ومع تأهب بعض عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة لعمليات انتقالية خلال الأشهر المقبلة، من الضروري التركيز على استمرارية واستدامة برامج حماية الطفل التي تنفذها كل من أفرقة الأمم المتحدة القطرية والسلطات الوطنية. وفي الختام، يجب أن يواصل المجلس إعطاء الأولوية لإدراج أحكام وقدرات لحماية الطفل في ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. كما أؤكد من جديد إيمان غيانا الراسخ بأن التسوية السلمية للنزاعات تظل أفضل حماية للأطفال.

السيدة زابولوتسكايا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نود أن نشكر السيدة فانيسا فرايزر وخبراء وفدها على تنسيق المفاوضات بشأن القرار 2764 (2024). فبفضل نهجهم البنّاء، تمكنا من تحقيق وحدة مجلس الأمن بشأن هذه الولاية الهامة – الأطفال والنزاع المسلح – والتي جرى، للأسف، تسييسها في الآونة الأخيرة. وننوه بالقرار المتوازن والموجز الذي اتخذناه اليوم بشأن الأطفال والنزاع المسلح في سياق المراحل الانتقالية التي تعقب الخفض التدريجي لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونلاحظ أهمية تركيز القرار على التنسيق والتعاون مع الحكومات والسلطات المعنية في سياق نقل عنصر حماية الطفل أثناء انسحاب بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونعتقد أنه تجدر الإشارة إلى الجهود ذات الصلة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي وعمله الفعال لتعزيز عنصر حماية الطفل في عمليات السلام التي يضطلع بها. وندعم عمل الاتحاد الأفريقي في هذا المجال. أخيرا وليس آخرا، من المهم في ظل الظروف الحالية تجديد الطلب إلى الأمين العام بأن يكفل أن تكون المعلومات التي تنقلها المنظمة بشأن الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال دقيقة وموضوعية وموثوقة ويمكن التحقق منها.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أرحب باتخاذ المجلس بالإجماع للقرار 2764 (2024)، بشأن الأطفال والنزاع المسلح، الذي يركز على ضمان القدرات اللازمة لحماية الطفل في عمليات الأمم المتحدة للسلام. وأشكر وفد مالطة على جهوده المتفانية في هذا الصدد. إن اتخاذ القرار الرابع عشر المتعلق بالأطفال والنزاع المسلح اليوم، والذي شارك في تقديمه أكثر من 100 دولة من ضمنها بلدي، يدل على الالتزام العالمي القوي بتعزيز الإطار المعني بالأطفال والنزاع المسلح والذي تم تطويره على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية. كما أنه يمثل علامة فارقة في الجهود العالمية الرامية إلى

سد الفجوة في مجال قدرات حماية الطفل، لا سيما خلال مراحل انتقال وانسحاب عمليات الأمم المتحدة للسلام. وكان ذلك أحد المواضيع الرئيسية في المناقشة السنوية المفتوحة الأخيرة بشأن الأطفال والنزاع المسلح، التي عقدت خلال رئاسة جمهورية كوريا لمجلس الأمن في حزيران/يونيه (انظر S/PV.9669). وأكد العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حينذاك أهمية الحفاظ على قدرات وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في مجال حماية الطفل، خاصة وأننا نشهد تزايداً سريعاً في عدد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والأطراف الأخرى على التعاون بإخلاص مع وكالات الأمم المتحدة في تنفيذ ولاية مجلس الأمن بشأن الأطفال والنزاع المسلح، ولا سيما فيما يتعلق بآلية الرصد والإبلاغ ووضع وتنفيذ خطط عمل واقعية ومحددة زمنيا لمنع وإنهاء الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): كان من دواعي سرور المملكة المتحدة أن تشارك في تقديم القرار 2764 (2024) الذي يتناول التحديات التي تؤثر على الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح في سياق المراحل الانتقالية في عمليات الأمم المتحدة للسلام. ونشكر مالطة على قيادتها للقرار وعلى النهوض بالخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح بصفتها رئيسة الفريق العامل. ويأتي اتخاذ القرار في الوقت المناسب، نظراً للعمليات الانتقالية الجارية في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا تزال المملكة المتحدة تشعر بقلق عميق إزاء ارتفاع عدد حوادث الانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة ضد الأطفال إلى مستويات مروعة في السنوات الأخيرة. وينبغي أن يبذل المجلس ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً المزيد من الجهود لحماية الأطفال الذين هم أكثر عرضة للخطر وغالباً ما يكونون الضحايا الرئيسيين للنزاعات. ولذلك، من المهم أن تحافظ الأمم المتحدة على القدرات في مجال حماية الطفل في عمليات السلام، بما في ذلك أثناء المراحل الانتقالية للبعثات أو انسحابها. ونرحب بتركيز القرار على الدور الحاسم للمستشارين المتخصصين في مجال حماية الطفل في بعثات الأمم المتحدة وأهمية ضمان قدر أكبر من التنسيق بشأن حماية الطفل على نطاق منظومة الأمم المتحدة. كما ندرك أهمية وجود آلية فعالة للرصد والإبلاغ، وهو أمر حيوي لضمان المساءلة وتحسين حماية الأطفال. وتكرر المملكة المتحدة الإعراب عن دعمها القوي للولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح والحاجة إلى ضمان حصول الأطفال على التعليم الآمن والاستفادة من وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق.

السيد جورج (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): شاركت سيراليون في تقديم القرار 2764 (2024) وصوتت مؤيدة له وترحب باتخاذه بالإجماع. يتضرر أكثر من 470 مليون طفل من النزاعات المسلحة على مستوى العالم، حيث نزح حوالي 30 مليون طفل وتعرض العديد منهم للاستغلال أو الانفصال عن أسرهم في حين يعاني الكثيرون منهم من نقص الرعاية والحماية، حتى في الحالات التي يُعتبر فيها أن النزاع قد انتهى. وبينما نؤكد أن حماية الطفل تظل المسؤولية الرئيسية للدول، فإننا ندرك الدور الحاسم لعمليات السلام والتدخلات البرنامجية الأخرى في حماية المدنيين وتحقيق الاستقرار بعد انتهاء النزاع. ومن هذا المنطلق، نأمل أن يضمن القرار إعطاء الأولوية للقدرات والآليات في مجال حماية الطفل في السياقات المختلفة للمراحل الانتقالية لبعثات الأمم المتحدة. ونختتم بياننا بالإعراب عن امتناننا العميق لمالطة، رئيسة الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، وإكوادور، نائبة رئيس الفريق العامل، على قيادتهما الجديرة بالثناء في هذا الموضوع. ويحدونا أمل صادق في أن يواصل أعضاء مجلس الأمن العمل معاً من أجل مصلحة الأطفال فيما يتعلق بمختلف حالات النزاع، بما فيها تلك غير المدرجة على جدول أعمال المجلس.

السيدة باربا بوستوس (إكوادور) (*تكلمت بالإسبانية*): تعرب إكوادور عن امتنانها لرئيس الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح وتثني على العمل المتفاني الذي قام به في تيسير اتخاذ القرار 2764 (2024).

ويعترف القرار بضرورة تعزيز الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وعملياتها للسلام والمنظمات

الإقليمية ودون الإقليمية لضمان حماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح وتيسير إمكانية وصول أسرهم إلى نظم المساءلة الشفافة وتنفيذ آليات الإنذار المبكر التي تعزز الوقاية وعدم التكرار.

وقد تشرفت إكوادور بالمشاركة مع مالطة في رئاسة الفريق العامل. وأسفرت قيادة الفريق العامل على مدى العامين المنصرمين عن اعتماد تسع وثائق ختامية قائمة على توافق الآراء بشأن حالة الأطفال في أفغانستان وكولومبيا والفلبين والعراق ونيجيريا ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى والصومال وجنوب السودان. وتشكل الاستنتاجات خرائط طريق لتسترشد بها الدول والمجتمع الدولي في عملهما. وتوضح بوجه عام كيف أن عدم المساواة والظلم الاجتماعي والجنساني والظلم المستمر بين الأجيال وانعدام الفرص والضعف المؤسسي وغيرها من العوامل تمهد الطريق لنشوب النزاع وتعرّض الأطفال والشباب لظروف هشة. وتأمل إكوادور في أن يواصل الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح تنسيق الجهود مع الممثلة الخاصة وآلية الرصد والإبلاغ وموظفي الأمم المتحدة في الميدان في عملهم المتمثل في تجميع الانتهاكات الجسيمة المرتكبَة ضد الأطفال وتصنيفها والتوعية بها وغيرها من الجهود التي ترمي إلى وضع تدابير المنع والحماية للأطفال.

السيدة رمعون نور الدين (الجزائر) (*تكلمت بالإنكليزية*): لقد اتخذنا اليوم قرارا بشأن الأطفال والنزاع المسلح بهدف ضمان الحماية المستدامة للأطفال خلال المراحل الانتقالية لعمليات الأمم المتحدة للسلام (القرار 2764 (2024)). وشارك وفد بلدي في تقديم القرار المتّخَذ في أوانه ونود أن نشكر مالطة، ولا سيما السفيرة فانيسا فرازير، على قيادتهما في طرح هذه المسألة المهمة أمام المجلس وأعضاء الأمم المتحدة ككل.

من الأهمية بمكان إعطاء الأولوية لحماية الأطفال في سياق آفة النزاعات المستمرة في مناطق كثيرة من العالم. فهم يجسدون بذور الأمل في مستقبل أفضل ويجب أن نرعى نموهم ونضمن سلامتهم ورفاههم. لقد أعلنت المديرة التنفيذية لليونيسف في بيان عن الأطفال في قطاع غزة نُشر في 14 كانون الأول/ديسمبر أن

”أفادت التقارير بمقتل أكثر من 500 14 طفل خلال 14 شهرا الماضية وبالحاجة الماسة لجميع الأطفال في غزة البالغ عددهم 1,1 مليون طفل تقريبا إلى الحماية والدعم النفسي. ولا تزال المجاعة تلوح في الأفق في الشمال ولا تزال إمكانية وصول المساعدات الإنسانية مقيدة بشدة“.

وهذا تذكير صارخ بالانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها السلطة الإسرائيلية القائمة بالاحتلال بحق الأطفال الفلسطينيين. ومن المؤسف أن هذه الأرقام المروعة لا تقتصر على غزة، بل يواجه الأطفال في مناطق النزاع في جميع أنحاء العالم معاناة لا يمكن تصورها. ويشكل القرار خطوة مهمة نحو ضمان حماية الأطفال في مناطق النزاع. ويرحب وفد بلدي باتخاذ هذا القرار ويؤكد من جديد التزامه الثابت بدعم جميع الجهود الرامية إلى حماية الأطفال، بما في ذلك في حالات النزاع المسلح.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية.

أود أن أشكر مالطة على عملها قائمةً على صياغة هذا القرار (القرار 2764 (2024)) وعلى قيادتها بصفتها رئيسةً للفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. ونقدّر وندعم كل الجهود التي تبذلها للارتقاء ببند الأطفال والنزاع المسلح من جدول الأعمال وتعزيزه وتحسين إدماجه في أعمال المجلس.

تُعنى الولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح بحماية أشد ضحايا الحرب ضعفا، وهم الأطفال. وتهدف الولاية في جوهرها إلى إيجاد عالم يعيش فيه الأطفال متحررين من ويلات الحرب وتسعى جاهدة إلى ضمان حصولهم على المساعدات الإنسانية الأساسية في أوقات الأزمات. يقاسي الأطفال بطبيعة الحال في جميع أنحاء العالم من ويلات الحرب. ويعاني الأطفال في جميع أنحاء العالم بلا داعٍ من الجوع والنزوح وأزمات أخرى.

ولذلك، فإن هذا القرار بمثابة تذكير مؤثر بالحاجة الملحة والضرورية إلى تعزيز قدرات المجتمع الدولي في مجال حماية الطفل

وبالحاجة الماسة إلى أن تحترم جميع الدول القانون الدولي وإلى أن تبدأ الدول المذكورة في التقرير السنوي عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2024/384) في وضع خطط عمل مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح ومعالجة الشواغل المطروحة. فالأطفال في جميع أنحاء العالم يستحقون أن يشعروا بالأمان ويواصلوا تعليمهم وأن يكون لهم مستقبل أكثر إشراقا. فلنعمل بسرعة أكبر لتحويل هذه المبادئ إلى واقع ملموس.

رُفعت الجلسة الساعة 10/30.